

حروف الجر الزائدة

(دراسة نحوية دلالية في ضوء نظرية السياق)

دكتورة/ مليحة محمد القحطاني

أستاذ مساعد - كلية التربية - جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز

مقدمة:

إن الحمد لله تعالى ، نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم ، وبعد

فقد تتبّع علماء النحو حروف الجر، واستخرجوا كثيراً من المعاني التي تفيدها هذه الحروف، ووجدوا أنّ كلّ حرف يدلّ على معنى في سياق التركيب، وأنّ هذه المعاني تختلف من حرف لآخر، فذكروا - رحمهم الله - أنّ لكل حرف من حروف الجر معنى يؤديه داخل السياق: كالإصاق، والسببية، والتبعيض، والملك، والاختصاص، وهكذا في بقية هذه الحروف، وأما حروف الجر التي لم يكن لها معنى معين داخل السياق الواردة فيه؛ فقد عدّها النحويون زائدة، وهي الحروف التي لا متعلق لها، ودخولها كخروجها، وتعمل على تقوية المعنى في الجملة، ويكون إعراب الاسم بعدها مجروراً لفظاً مرفوعاً أو منصوباً محلاً، وتتمثل في: (من، الباء، اللام، الكاف).

ولكن بالنظر إلى المستوى الوظيفي والدلالي للسياق نجد أن لحروف الجر الزائدة دوراً لا يمكن إغفاله، فهي أدوات تستخدم لربط أجزاء الكلام حتى تتضح تفاصيل المعنى، لذلك لها قيمة دلالية سياقية نصية؛ تظهر بتوظيفها في النصوص، فهي تحدد الدلالات السياقية بدقة، وتبين معناها ومغزاها في التراكيب المختلفة.

ويأمل هذا البحث كشف الغموض الذي ينال حروف الجر الزائدة؛ ومن هنا تظهر أهميته في هذه المسألة بتدقيق ينظر إلى دلالة التركيب داخل السياق.

ونظراً لكثرة حروف الجر في اللغة العربية، وتعدد معانيها، وما يقع بينها من التبادل والتناوب؛ فقد أدى ذلك إلى التوسع في استعمالات هذه الحروف، فجاء بعضها زائداً، أو منقولاً عن معناه الأصلي، أو متضمناً معنى حرف جر آخر، بحيث يستعمل استعماله ويقوم بوظيفته بحسب السياق.

مشكلة البحث وأهدافه:

يقوم هذا البحث على دراسة الزيادة في حروف الجر، باستقراء مواضع زيادتها وتمحيصها، واستجلاء معانيها وسبل استعمالها في سياقاتها المختلفة، وعرض أقوال النحويين وغيرهم حول هذه القضية بهدف رصد الظواهر التركيبية والدلالية التي يمكن أن تتفق أو تختلف مع ما رصده النحويون وغيرهم في هذا الموضوع (الزيادة في حرف الجر)، والكشف عن المعاني التي يؤديها حرف الجر المعين في القرآن الكريم، والشعر، وتأثير ذلك على المعنى السياقي.

الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة حول الزيادة في حروف الجر، دراسة بعنوان: "حروف الجر في العربية بين المصطلح والوظيفة"^(١)، لنور الهدى لوشن، حيث حاولت الوقوف على توضيح مصطلح الجر والإضافة، ومفصلة لأقسام حروف الجر ومعانيها، وآراء القدماء والمحدثين في التضمن، وزيادة حرف الجر وحذفه، وكانت دراستها لهذه القضية مختصرة جداً.

أما الدراسة الثانية فكانت بعنوان: "كشف السر عن حروف الجر"^(٢)، لناصر حسين علي، حيث تناول تعريف حرف الجر، ودرس معاني حروف الجر الأصلية والفرعية، وزيادتها في الكلام، والغرض من تلك الزيادة، واستعمال بعض حروف الجر موضع بعض.

وجاءت الدراسة الثالثة بعنوان: "حروف الجر الزائدة"^(٣)، لرشيدة عبد الحميد اللقاني، وتناولت معاني حروف الجر، واستخداماتها الأصلية والزائدة، وركزت هذه الدراسة على جهود علماء اللغة الوصفيين والتحويليين.

أما هذا البحث فقد جاء مختلفاً عن هذه الدراسات السابقة؛ بما ينتهجه من تركيز على عملية الاستقراء لنصوص القرآن الكريم والشعر، بهدف الكشف عن الظواهر التركيبية والدلالية في السياقات المختلفة لحروف الجر الزائدة وشبهها.

تساؤلات البحث:

يسعى البحث إلى الإجابة عن التساؤلات ما يأتي:

- ما مدى صحة ما يراه النحويون من أن حروف الجر الزائدة وشبهها ليس لها معنى في التركيب الذي ترد فيه؟

- هل تمثل المواطن التي حددها النحويون لزيادة حرف الجر واقع الاستخدام اللغوي؟
- ما الوظائف النحوية والدلالية التي يؤديها حرف الجر الزائد في السياقات المختلفة؟

منهج الدراسة:

يعتمد هذا البحث المنهج الاستقرائي، الذي يقوم على استقراء النصوص المتضمنة لحروف الجر الزائدة وشبهها، ومجال هذا الاستقراء القرآن الكريم، وشواهد الشعر من المصادر المختلفة، ومن المتوقع أن يخلص البحث - من خلال المنهج الاستقرائي - إلى معالجة الظواهر التركيبية والدلالية التي تُرصد، وتقوم على تحليلها ووصفها بالاستناد إلى جهود النحويين والمفسرين وشراح الشعر، وترجيح الصائب من أقوالهم، والتوقف عند ما لا يتفق وواقع الاستخدام بالنقد والتحليل.

خطة البحث :

اقتضت طبيعة الموضوع أن تُقسم خطته قسمين :

المبحث الأول : يتناول مصطلح حروف الجر الزائدة والغرض منها .

المبحث الثاني : يعرض لحروف الجر الزائدة، ودورها في تشكيل السياق ودلالاته .

وبعد ... فإنني بذلت جهدًا خالصًا في هذه الدراسة المتواضعة، وآمل ألا أكون قد أخطأت الهدف، وجانبني الصواب فيما قصدت إليه، كما أرجو أن أكون بها قد أسهمت في الكشف عن جانب مهم من جوانب حروف الجر، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

المبحث الأول : زيادة حروف الجر والغرض منها

نتناول في هذا المبحث تعريف الحرف والزيادة لغة واصطلاحاً
فمن حيث تعريف الحرف في اللغة فله معان كثيرة، منها: الطرف، والشفير، والحدّ،
جاء في الصحاح: "حرف كل شيء طرفه وشفيره وحدّه، ومنه طرف الجبل وهو أعلاه
المحدّد"^(٤)، وعلل المرادي سبب التسمية لأنه طرف في الكلام وفضلة^(٥).
أما تعريف الحرف اصطلاحاً ، فنجد أن سيبويه قد حده في قوله: "الكلم: اسم،
وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"^(٦).
وعرّف أكثر النحاة المتقدمين الحرف بأنه: ما دل على معنى في غيره، أي:
بارتباطه مع غيره من الكلام.

فهذا الفارسي يعرفه بقوله: "وأما الحرف فما يدل على معنى في غيره.. وهو
أيضاً لا يكون خبراً ولا يجوز أن يُخبر عنه، ألا ترى أنك لو قلت: زيد حتّى، أو عمرٌ
لعلّ، فجعلتهما إخباراً عن الاسم لم يجز، كذلك لو أخبرت عنهما فقلت: حتّى منطلقٌ،
أو: حتّى يقوم، فجعلت ما بعدهما خبراً عنهما لم يستقم"^(٧).
ووافقه الرماني بقوله: "الحرف كلمة لا تدل على معنى إلا مع غيرهما ممّا
معناها في غيرها"^(٨).

وذكر الأنباري تعريفاً للحرف بأنه: "ما جاء لمعنى في غيره"^(٩)، ولابن يعيش
اعتراض على هذا التعريف، حيث يقول: "الحرف ما دلّ على معنى في غيرها، فقولنا:
كلمة جنس عام يشمل الاسم والفعل والحرف، وقولنا: دلت على معنى في غيرها،
فصل مبيّره من الاسم والفعل... وقولهم: ما دلّ على معنى في غيره أمثل من قول من
يقول: ما جاء لمعنى في غيره؛ لأن في قولهم: ما جاء لمعنى في غيره إشارة إلى العلة
والمراد من الحدّ: الدلالة على الذات، لا على العلة التي وضعت لأجلها إذ علة
الشيء غيره"^(١٠).

وذهب المرادي إلى أن أحسن ما قيل في حد الحرف هو أنه: "كلمة تدل على
معنى في غيرها فقط، فقولنا: كلمة: أن ما ليس بكلمة فليس بحرف كمهزتي النقل
والوصل وياء التصغير، فهذه من حروف الهجاء لا من حروف المعاني، فإنها ليست
بكلمات..."^(١١).

ومقتضى هذه التعريفات أن الحروف روابط في التركيب يتوقف معناها على ذكر متعلقاتها، فإذا اقتصر عليها مفردة لم تؤدّ المعنى المراد.

للحروف في العربية وظيفتان على مستوى التركيب، هما:

الأولى: هي الربط والإحكام، وقد عرف ابن منظور الحرف بأنه: "الأداة التي تسمى الرابطة، لأنها تربط الاسم بالاسم، والفعل بالفعل، كعن وعلی ونحوهما"^(١٢).

والثانية: وظيفة معنوية وهي الاختصار في الكلام؛ حيث أشار إليها ابن جني بقوله: "أخبرنا أبو عليّ - رحمه الله - قال قال أبو بكر: حذف الحروف ليس بالقياس. قال: وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرة لها هي أيضاً، واختصار المختصر إجحاف به. تمت الحكاية.

وتفسير قوله: "إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار" هو أنك إذا قلت: ما قام زيد فقد أغنت (ما) عن (أنفى)؛ وهي جملة فعل وفاعل. وإذا قلت: قام القوم إلا زيداً فقد نابت (إلا) عن (أستثنى) وهي فعل وفاعل. وإذا قلت قام زيد وعمرو؛ فقد نابت الواو عن (أعطف). وإذا قلت: ليت لي مالاً؛ فقد نابت (ليت) عن (أتمنى). وإذا قلت: هل قام أخوك؛ فقد نابت (هل) عن (أستفهم). وإذا قلت: ليس زيد بقائم؛ فقد نابت الباء عن (حقاً) و(أبته)، و(غير ذي شك). وإذا قلت: (فبما نقضهم ميثقهم) فكأنك قلت: فبنقضهم ميثاقهم فعلنا كذا حقاً، أو يقيناً. وإذا قلت: أمسكت بالحبل، فقد نابت الباء عن قولك: أمسكته مباشرة له وملاصقة يدي له. وإذا قلت: أكلت من الطعام؛ فقد نابت (من) عن البعض، أي أكلت بعض الطعام. وكذلك بقيّة ما لم نسّمه"^(١٣).

أما تعريف الزيادة لغة فهي مصدر من "زدته زيداً وزيادة وزاد الشيء نفسه زيادة"^(١٤).

يقال: أخذته بدرهم فزادها، ومنه: تزايدوا في ثمن السلعة حتى بلغ منتهاها"^(١٥).

قال ابن منظور: "الزيادة: النمو وكذلك الزيادة، والزيادة بخلاف النقصان"^(١٦).

وبالتدقيق يتبين أن هناك فروقاً دقيقة بين معنى الزيادة والنمو، وذلك أن الزيادة لا تكون في أصل الشيء وإنما تحدث بمصدر خارجي، أما النماء فهو زيادة في الأصل، كما هو في الماشية و الشجر ونحوها، وهذا ما ذكره أبو هلال العسكري بقوله: "إن قولك: نما الشيء، لا يفيد زيادة من نفسه، وقولك: زاد لا يفيد ذلك، ألا ترى أنه يقال: زاد فلان بما ورثه عن والده، ولا يقال نما ماله بما ورثه"^(١٧).

وتأتي الزيادة بمعنى ضم الشيء في نفسه إلى شيء آخر من جنسه، بمقدار معين، وقد تكون من غير جنسه استحساناً^(١٨).

أما تعريف الزيادة من حيث الاصطلاح، فقد عرفها سيبويه الزائد عندما تعرض لـ (ما) الزائدة بقوله: "هي لغو في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل وهي توكيد الكلام"^(١٩).

وقال المبرد في معرض حديثه عن (من) الزائدة: "وأما الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها، فقولك: ما جاءني من أحد، وما كلمت من أحد، وكقوله تعالى: ﴿أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ (البقرة: ١٠٥)، إنما هو: خيرٌ، ولكنها توكيد"^(٢٠).

ويقول ابن يعيش معرفاً الزائد بأنه: "ومعنى إلقاء الكلمة أن تأتي لا موضع لها من الإعراب، وأنها متى ما أسقطت من الكلام لم يخلل الكلام، ولم يتغير معناه وتصير كالحروف الملغاة"^(٢١).

ومعنى زيادة الحرف أي: أنه يفيد الكلام بدخولها ما يفيدها بخروجها والشيء إذا كان دخوله كخروجه يقال فيه: إنه زائد^(٢٢).

وبناء على هذا يمكن القول بأن الزيادة في اصطلاح النحويين يعني: الحروف التي يجوز إسقاطها من الكلام دون إخلال بأصل معناه، وليس لها متعلق، لذا لا إعراب لها بأي وجه^(٢٣).

وهذه الدلالة نفسها تتسحب على الزيادة في اصطلاح البلاغيين كما يتضح من قول الجرجاني: "وتطلق الزيادة على (لا) في نحو قوله تعالى: ﴿لِنَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنَّا يَقْدِرُونَ﴾ (الحديد: ٢٩)، لأنها لا تفيد النفي فيما دخلت عليه ولا يستقيم المعنى إلا على إسقاطها، ثم إن قلنا (لا) هذه المزيدة تفيد تأكيد النفي الذي يجيء من بعد قي قوله: (ألا يقدرون) وتؤذن به، فإننا نجعلها من حيث أفادت هذا التأكيد غير مزيدة، وإنما نجعلها مزيدة من حيث لم تقد النفي الصريح فيما دخلت عليه"^(٢٤).

ومعنى هذا أن الزيادة المفيدة عند البلاغيين تعني: تأكيد المعنى، وفي هذا يقول ابن الأثير في تقسيمه للاعتراض: "واعلم أن أحدهما لا يأتي في الكلام إلا لفائدة، وهو جاري مجرى التوكيد، والآخر أن يأتي في الكلام بغير فائدة، فإما أن يكون دخوله فيه كخروجه منه، وإما أن يؤثر في تأليفه نقصاً وفي معناه فساداً"^(٢٥).

وهكذا يتفق النحاة مع البلاغيين في تحديد معنى الزيادة في إطار تناولهم للمعنى العام للسياق، ويرجع هذا الاتفاق — كما ذكره تمام حسان — إلى أن البلاغيين لم يبدؤوا التفكير في موضوعهم من نقطة الصفر، وإنما بنوا صرح البلاغة على أساس من جهود من تقدمهم من النحاة واللغويين، فلا عجب أن تنمو الفروع عن الأصول، وتقف البلاغة غير بعيد من موقف النحو واللغة^(٢٦).

أما الوظيفة الدلالية لزيادة الحرف على مستوى السياق، فهي تشير إلى غرض ما في نفس المتكلم، يتضح ذلك من خلال السياق الوارد فيه، ومن هنا: لا يصح إغفال السياق الذي ترد فيه الكلمة^(٢٧)، لأن ارتباط أجزاء النص مع بعضها يحقق للنص طبيعته المطلقة، ولهذا كانت الحروف جزء لا يتجزأ من النص والسياق، فليس الغرض من الكلام بنظمه وتوالي ألفاظه، وإنما في مدى تناسق الدلالة مع المعاني بما يقتضيه عقل المتكلم^(٢٨).

فالسياق باعتباره وحدة متماسكة يتفاعل كل جزء منها مع الآخر، بحيث تؤثر كل وحدة بناء فيه سواء كانت لفظية أم نحوية على معنى كل الجمل المكونة للسياق، ويكون بين عناصر كل جملة وبين أجزاء النص علاقات متبادلة ومتباينة، إذ إن الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جو يحدد معناها تحديدا مؤقتا، حيث إن السياق "هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة بالرغم من المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدل عليها، والسياق أيضا هو الذي يخلص الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها، وهو الذي يخلق لها قيمة حضورية"^(٢٩).

وذهب كثير من النحاة أن للزيادة فائدة معنوية على مستوى الجملة النواة تتمثل في تأكيد المعنى الثابت وتقويته، وقد ذكر سيبويه هذا الغرض عند تناوله لقوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ﴾ (النساء: ١٥٥)^(٣٠)، قال السيرافي شارحاً: "بين سيبويه عن معنى اللغو في الحرف الذي يسمونه لغواً وبين أنه للتأكيد، لئلا يظن إنسان أنه دخل الحرف لغير معنى البتة، لأن التوكيد معنى صحيح"^(٣١)، وأوضح الرضي: "فائدة الحرف الزائد في كلام العرب إما معنوية وإما لفظية، فالمعنوية: تأكيد المعنى كما في من الاستغراقية، والباء في خبر (ليس) و(ما)"^(٣٢)، لأنها لا يتغير بها أصل المعنى بل يزيد بسببها، ولهذا يقول ابن يعيش: "وأما الحروف الزائدة فإنها وإن لم تقد معنى زائداً فإنها تفيد فضل تأكيد وبيان، بسبب تكثير اللفظ بها وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى"^(٣٣).

وفي هذا يقول المرادي: "زيادة الحرف في الكلام تقيد ما يفيد التوكيد اللفظي من الاعتناء به، قال ابن جني: كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى" (٣٤).

وقد أنكر بعضهم زيادة الأحرف لغير معنى قال السيوطي: "لأنه يكون عبثاً، وليس يخلوا إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللغة، أو لما ذكروه من المعنى، فإن كان الأول فقد جاء منه في التنزيل والشعر ما لا يحصى، وإن كان الثاني فليس كما ظنوه، فليس المراد بالزائد أنه دخل لغير معنى البتة، بل زيد لضرب من التأكيد، والتأكيد معناه صحيح" (٣٥).

وأما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادته أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهياً لاستقامة وزن الشعر، أو لحسن السجع أو غير ذلك (٣٦).

كما أنها زيدت طلباً للفصاحة، حيث يقول ابن الأثير: "... لو سلمت أن ذلك من المجاز لأنكرت أن لفظة (ما) زائدة لا معنى لها، ولكنها وردت تفخيماً لأمر النعمة التي لان بها رسول الله له، وهي محض الفصاحة، ولو عرّي الكلام منها لما كانت له تلك الفخامة وقد ورد مثلها في كلام العرب... وإنما جاءت لفظة (ما) ههنا تفخيماً لشأن صاحب تلك الشيمة وتعظيماً لأمره، ولو أسقطت لما كان للكلام ههنا هذه الفخامة والجزالة، ولا يعرف ذلك إلا أهله من علماء الفصاحة والبلاغة... ومن ذهب إلى أن في القرآن لفظاً زائداً لا معنى له فيما أن يكون جاهلاً بهذا القول وإما أن يكون متسامحاً في دينه واعتقاده، وقول النحاة إن (ما) في هذه الآية زائدة فإنما يعنون به أنها لا تمنع ما قبلها عن العمل، كما يسمونها في موضع آخر كافة؛ أي إنها تكف الحرف العامل عن عمله؛ كقولك إنما زيد قائم، فما قد كفت (إن) عن العمل في زيد وفي الآية لم تمنع عن العمل ألا ترى أنها لم تمنع الباء عن العمل في خفض الرحمة" (٣٧).

وقد ذكر البطليوسي الغرض من زيادة الحروف على النحو الآتي: (٣٨)

- ١- تأكيد المعنى، وتقوية عمل العامل.
- ٢- الحمل على المعاني، ليتداخل اللفظان كتداخل المعنيين، كقول الراجز:
نضرب بالسيف ونرجو بالفرج (٣٩).
- ٣- أن يضطرّ شاعر.
- ٤- أن يحدث بزيادة الحرف معنى لم يكن في الكلام.

المبحث الثاني : حروف الجر الزائدة والسياق :

لا تؤدي حروف الجر الزائدة معانيها مستقلة منفردة، بل تؤدي معناها في إطار سياقها وارتباطها بالأجزاء الأخرى، بحيث ترتب هذه المعاني ترتيباً خاصاً بحسب ما يريد المتكلم، فهي لا تدل على المعنى المقصود بزيادتها إلا بانضمام غيرها معها حتى صارت كالجزم منه، وتحقق قيمتها التعبيرية بعودتها لسياقها داخل الكلام.

كما أنها تفيد توكيد المعنى وتقويته، ولا تضيف معنى جديداً، ولا تحتاج إلى متعلق، وأما تأثيرها الإعرابي فهو جر الاسم الذي يأتي بعدها لفظاً مع بقاء حكمه الإعرابي الأساسي، فمن حيث إنه لا يحتاج إلى متعلق لأنه لا يأتي لربط الكلام بعبءه ببعض، وإنما جاء به لغرض التوكيد.

ولن اقتصر على ذكر مواضع الزيادة فقط، وإنما سأبين دلالة حروف الجر الزائدة من خلال سياقاتها كما وردت في النصوص المختلفة، لأننا لا نستطيع أن ننزع الكلمة عن سياقها، فالسياق هو الذي يحدد معناها ودلالاتها وقيمتها اللفظية والمعنوية.

وأشهر حروف الجر التي تأتي زائدة أربعة (الباء، من، اللام، الكاف)، وذلك في نمطين من السياق:

ويأتي النمط الأول من حروف الجر الزائدة في سياقي النفي والاستفهام ، حيث تزداد (الباء) مع الخبر المنفي ، وقد تأتي زيادتها في خبر (ليس)، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ الصَّيْحُ بِقَرِيبٍ﴾ (سورة هود: ٨١)، وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ (سورة الأنعام: ٥٣)، وقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ (سورة البقرة: ١٨٩)، وهكذا نجد أن خبر المنفي بـ(ليس) جاء كثيراً مقترناً بـ(الباء)، وزيادتها للتوكيد، سواء اقترنت بـ(ليس) بهمزة الاستفهام أم بغيرها.

وقد تزداد (الباء) في خبر (ما) الحجازية، كقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ﴾ (سورة الأنعام: ١٣٢)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ (سورة فصلت: ٤٧)، واختلف في زيادة (الباء) بعد (ما) التميمية، منعها الفارسي وتبعه الزمخشري (٤٠)، وذهب أبو حيان (٤١) والمرادي (٤٢) إلى أن الجواز هو الصحيح، لسماع زيادتها في أشعار بني تميم، كقول الفرزدق:

لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسى معن ولا متيسر^(٤٣)

وقد تزداد أيضاً في خبر (لا) العاملة عمل ليس، كقول سواد بن قارب:

وكن لي شفيعاً، يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلاً، عن سواد بن قارب^(٤٤)

وتأتى أحياناً في خبر (إن)، مع اقترانها بالنفي، كقوله تعالى: ﴿أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر﴾ (سورة الأحقاف: ٣٣)، وقد جازت الزيادة لأن المعنى: أو ليس الله بقادر، يقول ابن هشام: "قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما، فأما الأول فله صور كثيرة: إحداها دخول الباء في خبر أن في قوله تعالى: ﴿أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر﴾ لأنه في معنى أو ليس الله بقادر والذي سهل ذلك التقدير تباعد ما بينهما ولهذا لم تدخل في قوله تعالى: ﴿أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم﴾^(٤٥).

ونفيد زيادة (الباء) في الأخبار المنفية التأكيد، وذكر أبو حيان رأي البصريين: "يجوز أن لا يسمع المخاطب ما، فيتوهم أن الكلام موجب، فالباء يفهم أنه نفي"^(٤٦).
على أن (الباء) قد تزداد في الحال المنفي عاملها؛ لأنها شبيهة بالخبر، وفي هذا يقول ابن مالك: "مثال دخول (الباء) على حال منفية، كقول الشاعر:

فما رجعت بخائبة ركاباً حكيم بن المسيب منتهاها^(٤٧)

ومثله:

كائن دُعيت إلى بأساء داهمة فما انبعثت بمزؤود ولا وكل^(٤٨)

والأصل: (فما رجعت خائبة)، و(فما انبعثت مزؤوداً)، وخرجهما أبو حيان على أن (الباء) في البيتين ليست زائدة، وإنما هي باء الحال، والتقدير عنده: بحاجة خائبة، وبشخص مزؤود، أي: مذعور، ويريد بالمزؤود نفسه، على حد قولهم: رأيت منه أسداً^(٤٩).

ويتمثل النوع الثاني من حروف الجر الزائدة في الحرف (من)، وقد اشترط جمهور النحاة لزيادتها ثلاثة شروط: أن يتقدمها نفي أو نهي، أو استفهام، وأن يكون الاسم المجرور الذي يأتي بعدها نكرة، وأن تفيد العموم^(٥٠)، وزاد الأشموني مع شرط النفي ما يشبهه من النهي والاستفهام^(٥١).

ويكون مجرورها إما فاعلاً، فتزداد قبل الفاعل، نحو، قوله تعالى: ﴿ما يأتيهم من ذكرٍ من ربهم محدث﴾ (سورة الأنبياء: ٢٠)، وتزداد قبل المبتدأ أو ما أصله المبتدأ، نحو،

قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ﴾ (سورة المؤمنون: ٣٢)، وتزاد قبل المفعول به، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ (سورة إبراهيم: ٤)، وتزاد قبل المفعول المطلق، نحو، كقوله تعالى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (سورة الأنعام: ٣٨)، حيث خرج عليه أبو البقاء، فقال: "(من شيء) (من) زائدة و (شئ) هنا واقع موقع المصدر: أي تفريطا، وعلى هذا التأويل لا يبقى في الآية حجة لمن ظن أن الكتاب يحتوي على ذكر كل شيء صريحا" (٥٢).

وقد أجاز بعض الكوفيين زيادتها في الإيجاب (٥٣)، يقول ابن هشام: "ولم يشترط الكوفيون الأول، واستدلوا بقولهم: قد كان من مطر، ويقول عمر ابن أبي ربيعة: وَيَمِي لَهَا حُبَّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مَنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرْ" (٥٤)

وخرج الكسائي على زيادتها (إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون) (٥٥)، وابن جني قراءة بعضهم لقوله تعالى: ﴿لَمَّا آتَيْتُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ بتشديد لما وقال أصله لمن ما ثم أدغم ثم حذفتم ميم من (٥٦).

وأما سيبويه فذهب إلى أن (من) في قولك: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد، تكون زائدة مؤكدة، لأنها لو أخرجت من الكلام لما كان حسناً، ولكنه أكد بمن لأن هذا موضع تبغيض (٥٧)، ويعلل سيبويه عدم زيادتها في الواجب لا تقول: (جاعني من رجل)، كما لا تقول: (جاعني من أحد)؛ لأن استغراق الجنس في الواجب محال، إذ لا يُتصوّر مجيء جميع الناس، ويتصور ذلك في طرف النفي (٥٨).

ويستدل الأخفش الأوسط زيادة (من) في الإيجاب بقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَمًا عَلَيْهِمْ شُحُومُهُمَا﴾ (سورة الأنعام: ١٤٦) حيث يقول: "ومن البقر والغنم، أي: والبقر والغنم حرمنا عليهم، ولكنه أدخل فيها (من) والعرب تقول: قد كان من حديث، يريدون: قد كان حديث، وإن شئت قلت: ومن الغنم حرمنا الشحوم، كما تقول: من الدار أخذ النصف والثلث، فأضفت على هذا المعنى، كما تقول: من الدار أخذ نصفها، ومن عبد الله ضرب وجهه" (٥٩).

ومما سبق يتضح أن لـ (من) الزائدة فائدتين في السياق (٦٠)، هما:

الفائدة الأولى: توكيد الاستغراق، وهي الداخلة على الأسماء الموضوعه للعموم، وهي الداخلة على كل نكرة مختصة بالنفي، نحو: ما جاعني من أحد، فهي مزيدة لمجرد التوكيد، ويكون دخولها في الكلام كخروجها وتسمى الزائدة.

الفائدة الثانية: التصييص على العموم وتسمى الزائدة لاستغراق الجنس، وهي الداخلة على نكرة غير مختصة بالنفي، نحو: ما جاعني من رجل، فهي تفيد التصييص على العموم، لأن نحو: ما جاعني من رجل، فإنه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الواحد، ولذا يجوز أن يقال: ما جاعني رجل بل رجلا، ويمتنع ذلك بعد دخول (من)، ونصت على التوكيد والعموم ولم يبق فيه احتمال.

وفي التركيب تزداد الكلمة لتوكيد ما تضمنه من معنى، فلا بد أن يكون فيها شيء يشعر بما يناسب ذلك المعنى الذي يراد توكيده، فحرف الجر (من) إذا زيدت للتوكيد فلا بد أن يشار - ولو بطرف خفي - إلى معنى من معانيها يكون مناسباً للمعنى المراد توكيده^(٦١).

أما النوع الثاني الذي تأتي فيه حروف الجر الزائدة فيكون في غير سياق النفي والاستفهام الذي سبق أن تناولناه في النوع الأول، حيث تأتي فيه الباء مع الفاعل، على ثلاثة ألوان :

ويتمثل اللون الأول في محيطها مع فاعل (أفعل) في التعجب؛ كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ (سورة مريم: ٣٨)، ونحو: أحسن يزيد، ولزوم (الباء) هنا إحياء بمعنى التعجب بمخالفة سائر الأخبار، وقد غيرت صيغة الخبر إلى الطلب بزيادة (الباء)؛ إصلاحاً للفظ وهذا ما ذهب إليه سيبويه والجمهور (٦٢). ولا يجوز حذف (الباء) من صيغة (أفعل) التعجب، يقول المرادي شارحاً: "ولا يجوز حذفها على المذهبين إلا مع أن وأن، كقول الشاعر:

وقال نبيُّ المسلمين: تقدّموا وأحبُّ إلينا أن نكون المقدّمًا^(٦٣)

وفي كلام علي بن أبي طالب عليه السلام أعزز علي، أبا اليقظان، أن أراك صريعاً مجدلاً، خلافاً لصاحب النهاية في قوله: إن حذف الباء من: أن، وأن، في التعجب لا يجوز. قال ابن مالك: ولو اضطر شاعر إلى حذف الباء المصاحبة غير أن لزمه أن يرفع، وعلى قول الفراء يلزمه نصب^(٦٤).

وقد يجوز أن تأتي مع فاعل (كفى)، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (النساء: ٧٩)، وقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ (سورة الفرقان: ٣١)، قال سيبويه: "وزعم الخليل - رحمه الله - أن به ههنا منزلة هو، ولكن هذه الباء دخلت ههنا توكيدا كما قال: كفى الشيب والإسلام^(٦٥)، وكفى بالشيب والإسلام^(٦٦)".

ويجوز زيادة (الباء) عند الفراء في سياق المدح والذم، جاء في معاني القرآن: "وإنما يجوز دخول الباء في المرفوع إذا كان يُمدح به صاحبه ألا ترى أنك تقول: كفاك به ونهاك به وأكرم به رجلاً، وبئس به رجلاً، ونعم به رجلاً، وطاب بطعامك طعاماً، وجاد بثوبك ثوباً. ولو لم يكن مدحاً أو ذماً لم يجز دخولها ألا ترى أن الذي يقول: قام أخوك أو قعد أخوك، لا يجوز له أن يقول: قام بأخيك ولا قعد بأخيك إلا أن يريد قام به غيره وقعد به"^(٦٧).

وأجاز ابن السراج، وجهاً آخر، وهو أن يكون فاعل (كفى) ضميراً يعود على المصدر المفهوم من (كفى)، لأن التقدير (كفى) والاكْتفاء بالله، فالباء عنده ليست زائدة^(٦٨)، ورد الرماني، هذا التقدير، بقوله: "وهذا التأويل فيه بُعد، لقبح حذف الفاعل، ولأن الاستعمال يدل على خلافه"^(٦٩).

وقد تزايد (الباء) في فاعل كفى لتضمنها معنى اكتف، وهذا على رأي الزجاج في قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ (سورة النساء: ٤٥)، حيث يقول: "أي الله ناصركم عليهم، ومعنى الباء التوكيد، والمعنى وكفى الله ولياً وكفى الله نصيراً، إلا أن الباء دخلت في اسم الفاعل، لأن معنى الكلام الأمر، المعنى اكتبوا بالله"^(٧٠).

وهناك من قيد زيادة الباء في (كفى) بأن تكون بمعنى (حَسِب) فإن كانت بمعنى (وقى) لم تزد في فاعله، كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾ (سورة الأحزاب: ٢٥)^(٧١).

- الاضطرار، تزايد في الفاعل سماعاً، كما في قول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ، وَالْأَبَاءُ تَتَمِّي بِمَا لَأَقْتُ لُبُونُ، بَنِي زِيَادٍ^(٧٢)

وقوله:

مَهْمَا لِي اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيهِ أَوْ دَى بِنَعْلِي وَسِرْبَالِيهِ^(٧٣)

وذكر ابن الضائع (الباء) في البيت الأول: أنها متعلقة بتتمة، وفاعل يأتي مُضمَر فالمسألة من باب الإعمال، و ذهب ابن الحاجب إلى أن (الباء) في البيت الثاني للتعدي^(٧٤)، كما تقول: ذهب بنعلي، ولم يتعرض لشرح الفاعل وعلام يعود إذا قدر ضميراً في أودى، ويصح أن يكون التقدير: أودى هو أي: مود أي: ذهب ذاهب^(٧٥).

الثاني: دخول (الباء) على المبتدأ، نحو: بحسبك الدرهم، ويرى ابن مالك^(٧٦)، أن (زيد) مبتدأ، و(بحسبك) خبر مقدم، لأن (حسباً) من الأسماء التي لا تعرفها الإضافة.

وفي هذا يقول ابن يعيش: "ولا يُعَلَّمُ مبتدأ دخل عليه حرف جر في الإيجاب غير هذا الحرف؛ فأمّا في غير الإيجاب، فقد جاء غير الباء. قالوا: هل من رجل في الدار؟ وهل لك من حاجة؟، قال الله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ؟﴾ فالجارّ والمجرور في موضع رفع بالابتداء"^(٧٧).

وجاءت (الباء) زائدة مع المبتدأ بعد (إذا) الفجائية، وبعد (كيف)، قال المرادي: "جعل بعض المتأخرين الباء في قولهم: كيف بك، وكيف بنا، زائدة مع المبتدأ، والأصل: كيف أنت، وكيف نحن"^(٧٨).

وقد زيدت (الباء) مع المبتدأ في الشعر، كقول الشاعر:

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بَأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ^(٧٩)

وقول الآخر:

بحسبك أن قد سُدَّتْ أَخْزَمَ كُلَّهَا لكل أناس سادةٌ ودعائم^(٨٠)

ومن المواضع التي تكثر فيها زيادة الباء مع الاسم زيادتها مع المفعول، وهذه الزيادة غير مقيسة^(٨١)؛ وعدّها بعض النحاة قياساً^(٨٢)، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (البقرة: ١٩٥)، وقوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبِ إِلَى السَّمَاءِ﴾ (سورة الحج: ١٥)، قال القرطبي: "الباء في أيديكم زائدة، والتقدير: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾"^(٨٣)، قال أبو حيان: "فقال أبو عبيدة وقوم: الباء زائدة والتقدير ولا تلقوا أيديكم إلى التهلكة"^(٨٤).

وذكر ابن مالك أن زيادة (الباء) تكثر مع مفعول (عرف) وشبهه، حيث يقول: "وكثرت زيادتها مع مفعول (عرف) وشبهه، وقلت زيادتها في مفعول ذي مفعولين، كقول حسان:

تَبَلَّتْ فُؤَادَكَ، فِي الْمَنَامِ، فَرِيدَةً تَسْقِي الضَّجِيعَ، بِبَارِدِ، بِسَامًا^(٨٥)،^(٨٦)

وقوله: (بيارد) حيث تعدى الفعل (تسقي) إلى المفعول الثاني بالباء، وأصله أن يتعدى بنفسه، وقد عده الأشموني من باب الضرورة الشعرية^(٨٧). ولكن (الباء) أفادت توكيد سياق المودة والحب.

وتزاد (الباء) كثيراً مع المفعول به لتوكيد معنى التعدي، قال ابن جني: "واعلم من بعد أن هذه الباء إنما تزداد في هذا النحو كقوله تعالى: ﴿يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾، ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ لتوكيد معنى التعدي. كما زيدت اللام لتوكيد معنى الإضافة"^(٨٨).

وقد خرجت كثير من هذه الآيات السابقة على التضمين، أو حذف المفعول، يقول المرادي: "وقد خرج عليهما قوله تعالى "ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة" ف قيل: لا تلقوا مضمن معنى: لا تقضوا. وقيل: حذف المفعول والباء للسببية، أي: لا تلقوا أنفسكم بسبب أيديكم، كما تقول: لا تفسد حالك برأيك. قاله المبرد"^(٨٩).

وقد اختلف في زيادتها في مفعول (كفى) المتعدية إلى واحد، كقوله:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا^(٩٠)

فقيل: هي في البيت زائدة مع المفعول، وقيل: هي داخلة على فاعل كفى، وحب النبي بدل اشتمال من الضمير على الموضع^(٩١).

وقد تزداد (الباء) في التوكيد بالنفس والعين، نحو: جاء زيد بنفسه وبعينه، والأصل: جاء زيد نفسه وعينه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (سورة البقرة: ٢٢٨)، والأظهر أن (الباء) في الآية سببية، وهذا ما ذهب إليه أبو حيان، حيث يقول: "وبأنفسهن، متعلق: بتربص، وظاهر الباء مع تربص أنها للسبب، أي: من أجل أنفسهن، ولا بد أن ذلك من ذكر الأنفس، لأنه لو قيل في الكلام: يتربص بهن لم يجز، لأنه فيه تعدية الفعل الرفع لضمير الاسم المتصل إلى الضمير المجرور، نحو: هند تمر بها، وهو غير جائز، ويجوز هنا أن يكون زائدة للتوكيد، والمعنى: يتربصن أنفسهن، كما تقول: جاء زيد بنفسه، وجاء زيد بعينه، أي: نفسه وعينه، لا يقال: إن التوكيد هنا لا يجوز، لأنه من باب توكيد الضمير المرفوع المتصل، وهو النون التي هي ضمير الإناث في: تربصن، وهو يشترط فيه أن يؤكد بضمير منفصل، وكان يكون التركيب: يتربصن هن بأنفسهن، لأن هذا التوكيد، لما جرّ بالباء، خرج عن التبعية، وفقدت فيه العلة التي لأجلها امتنع أن يؤكد الضمير المرفوع المتصل، حتى يؤكد بمنفصل، إذا أريد التوكيد للنفس والعين"^(٩٢).

فإن زيادة الباء فيما سبق تفيد التوكيد، وتقوية المعنى وثباته^(٩٣)، ولها من الأثر الكبير، في انسجام التركيب وتآلف اللفظ، ما لا يمكن أن يتحقق للمعنى بدونها، ولا تعني زيادتها أنه يمكن الاستغناء عنها من ناحية الشكل والوظيفة، فالزيادة ليست معنى من معاني الحرف، ولكنها وسيلة من وسائل تفسير الظاهرة^(٩٤).

وقد تستعمل (اللام)، وتفيد زيادتها التوكيد، وتقوية المعنى، وهي نوعان، وقد تأتي زيادتها على نحو مطرد مع المفعول به، وقد ذكر المرادي أن لهذه الزيادة شرطين؛ هما^(٩٥):

- أن يكون العامل متعدياً لواحد.
- أن يكون قد ضعف بتأخيره، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ (سورة يوسف: ٤٣).

وقوله تعالى: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْتَابُونَ﴾ (سورة الأعراف: ١٥٤)، فدخل حرف الجر في قوله (الرُّؤْيَا) و(لربهم)، لأن العامل المتأخر لا يتعدى به لكونه قد قدم عليه، فضعف عن العمل فيه، ولذلك دخلت اللام في المفعول، ولذلك يقول الزمخشري: "اللام في قوله: (الرُّؤْيَا) إما أن تكون للبيان، كقوله: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنِ الزَّاهِدِينَ﴾ وإما أن تدخل، لأنَّ العامل إذا تقدّم عليه معموله لم يكن في قوّته على العمل فيه مثله إذا تأخر عنه، فعضد بها كما يعضد بها اسم الفاعل، إذا قلت: هو عابر للرُّؤْيَا، لانحطاطه عن الفعل في القوة"^(٩٦).

أو تكون زيادتها تقوية للعامل الذي ضعف بفرعيته، كقوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لَّمَّا يُرِيدُ﴾ (سورة هود: ١٠٧)، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ (سورة البقرة: ٩١).

وبذلك تكون زيادة اللام في هذه المواضع مقبسة^(٩٧)، وتسمى لام التقوية^(٩٨)، وهي - مع كونها زائدة - متعلقة بالعامل الذي قوّته، لأنها تفيد التقوية، فليست زائدة محضة، وعلى رأى أحد المعاصرين بأن اللام للتقوية، ولكنها ليست لتقوية العامل الضعيف بل لتقوية الاختصاص وتوكيده^(٩٩).

وقد تكون زيادة اللام غير مطّردة، وذلك في غير ما تقدم، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾ (النمل: ٧٢)، أي ردفكم، ذهب ابن الأنباري إلى أن اللام في هذه الآية زائدة^(١٠٠).

ولذلك يقول الفراء في أحد قوليه: وتكون اللام داخلية، والمعنى: ردفكم، كما قال بعض العرب: (نفذت لها مئة) وهو يريد: نفذتها مئة^(١٠١).
ويقول الزجاجي كذلك: "تقديره ردفكم، والمعنى واحد، وأهل التفسير يقولون معناه: دنا لكم"^(١٠٢).

تدخل هذه (اللام) - التي يسميها بعض النحاة (لام التعديّة) - على أفعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها^(١٠٣).
ومن زيادة (اللام) على غير اطراد المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله، قول الشاعر:

وَمَنْ يَكْ ذَا عَظْمٍ صَالِبٍ رَجَابِهِ لِيَكْسِرَ عُوْدَ الدَّهْرِ فَالدَّهْرُ كَاسِرُهُ^(١٠٤)
وقول الآخر:

وَمَلَكْتُ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ مَلَكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ مُعَاهِدٍ^(١٠٥)

وجاءت (اللام) معترضة بين المضاف والمضاف إليه، كقولهم: يا بؤس الحرب، وأدى هذا الإقحام إلى تقوية الاختصاص، قال سيبويه: "وقال الخليل رحمه الله -: هو مثل لا أبالك، قد علم أنه لو لم يجيء بحرف الإضافة قال أباك، فتركه على حاله الأولى؛ واللام ههنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تيم تيم عدي، وكذلك قول الشاعر إذا اضطرب: يا بؤس للحرب، إنما يريد: يا بؤس الحرب. وكأن الذي يقول: يا تيم تيم عدي لو قاله مضطرباً على هذا الحد في الخبر لقال: هذا تيم تيم عدي"^(١٠٦).

وهناك من حروف الجر الزائدة (الكاف)، وتقيد زيادتها التوكيد، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١)، وحثتهم في ذلك: لأنها لو لم تقدر زائدة صار المعنى: ليس شيء مثل مثله، فيلزم المحال، وهو إثبات المثل، وإنما قيل بزيادتها لتوكيد نفي المثل^(١٠٧)، قال الزجاجي: "وتكون مزيدة كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ المعنى: ليس مثله شيء"^(١٠٨).

وزيدت (الكاف) في الآية الكريمة لتوكيد نفي المثل، وقد ذكر المرادي فائدة زيادتها من وجهين: أحدهما لفظي، والآخر معنوي، حيث يقول: "فإن قلت: ما فائدة زيادتها في الآية؟ قلت: فائدتها توكيد نفي المثل، من وجهين: أحدهما لفظي، والآخر معنوي.

أما اللفظي فهو أن زيادة الحرف في الكلام تفيد ما يفيد التوكيد اللفظي، من الاعتناء به. قال ابن جني: كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى. فعلى هذا يكون المعنى: ليس مثله شيء، ليس مثله شيء. وأما المعنوي فإنه من باب قول العرب: مثلك لا يفعل كذا. فنفوا الفعل عن مثله، وهم يريدون نفيه عن ذاته، لأنهم قصدوا المبالغة في ذلك. فسلخوا به طريق الكناية، لأنهم إذا نفوه عن ما هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه. ذكر ذلك الزمخشري؛ قال: فإذا علم أنه من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله: ليس كالله شيء، و " ليس كمثلته شيء " إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها. وقال ابن عطية: الكاف مؤكدة للتشبيه. فنفي التشبيه أوكد ما يكون. وذلك أنك تقول: زيد كعمرو، وزيد مثل عمرو. فإذا أردت المبالغة التامة قلت: زيد كمثل عمرو^(١٠٩).

وقد اشترط ابن مالك لزيادتها أمن اللبس^(١١٠)، وتبعه الرضي حيث وضع ضوابطاً لزيادتها بقوله: "ويحكم بزيادتها عند دخولها على (مثل)، في نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، دخول مثل، عليها، كقوله: فصيروا مثل كعصف مأكول، إذ الغرض أنه لا يشبه بالمشبه، فلا بد من زيادة إحدى أداتي التشبيه، وزيادة ما هو على حرف: أولى، ولا سيما إذا كان من قسم الحروف في الأغلب، والحكم بزيادة الحرف أولى^(١١١)."

ويوضح الزمخشري ذلك في قوله: "ما معنى مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً، وما مثل المنافقين ومثل الذي استوقد ناراً حتى شبه أحد المثلين بصاحبه؟ قلت: قد استعير المثل استعارة الأسد للمقدام، للحال أو الصفة أو القصة، إذا كان لها شأن وفيها غرابة، كأنه قيل: حالهم العجيبة الشأن كحال الذي استوقد ناراً"^(١١٢).

وقد ذهب قوم إلى أن (الكاف) في الآية غير زائدة؛ ثم اختلفوا على عدة أقوال: الأول: أن الزائد كلمة (مثل) للتأكيد ولتفصل بين الكاف والضمير^(١١٣)، ورد ابن هشام هذا القول: "وقيل الكاف في الآية غير زائدة ثم اختلف فقيل الزائد مثل كما زيدت في ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾ قالوا وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير، والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت وأما (بمثل ما آمنتم به) فقد يشهد للقائل بزيادة مثل فيها قراءة ابن عباس: بِمَا آمَنْتُمْ بِهِ، وقد تؤول قراءة الجماعة على زيادة الباء في المفعول المطلق، أي: إيماناً مثل إيمانكم به، أي: بالله سبحانه أو بمحمد عليه الصلاة والسلام أو القرآن^(١١٤)."

الثاني: أن (مثل) بمعنى الذات، أي ليس كذاته شيء.

الثالث: أن (مثل) بمعنى الصفة، أي ليس كصفته شيء.

الرابع: أن (الكاف) اسم بمعنى مثل، وهو من التوكيد اللفظي، وقد أشار إلى هذا سيبويه، بقوله: "وقال الأعشى: وما قُصِدْتُ من أهلها لسوائك، وقال خنيس بن خزيمة: وصالياتك كما يُوثَقَيْنُ، فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير، ومعنى الكاف معنى مثل" (١١٥).

الخامس: ذكره المرادي بقوله: "قال بعض أهل المعقول: الحق أن قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ محمول على المعنى الحقيقي، ويلزم منه نفي المثل مطلقاً بطريق برهاني، وهو الاستدلال بنفي اللازم على نفي الملزوم، فإن مثل المثل لازم للمثل، لأنه إذا كان للشيء مثل يكون ذلك الشيء مثل مثله، وأورد عليه أن لو كان المراد نفي مثل المثل لزم المحال، لأنه يلزم نفيه، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً، لأنه مثل لمثله" (١١٦).

ثم يرد المرادي على هذه الأقوال وخاصة القول الخامس منها فيقول "وأجيب بأنه إنما يلزم من ذلك نفي هذا الوصف، أعني وصف مثل المثل عن الله تعالى لا نفيه تعالى، ولا محذور في نفي هذا الوصف عنه، فإن نفي هذا الوصف - أما أن ينفي الموصوف أو ينفي المثل، ونفي الموصوف ممتنع لذاته، فيكون نفي المثل" (١١٧).

ومن مجيء (الكاف) زائدة في النظم، قول الشاعر:

وغيرُ ودٍّ جازلٍ أو ودينٌ وصالياتٍ كما يؤثفن^(١١٨)

وقوله:

ولعبت طيرٌ بهم أبابيلٌ فصيروا مثل كعصفٍ مأكول^(١١٩)

وقال المبرد: "الكاف زائدة مؤكدة، كتوكيدها فيقول الله جلَّ وعزَّ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ومثل ذلك قوله (لواحق الأقراب فيها كالمق)، أي: فيها مقق وهو الطول والكاف زائدة" (١٢٠).

وقد جاءت (الكاف) زائدة في النثر، في الحديث: (يكفي كالوجه والكفين)، أي: يكفي الوجه والكفان^(١٢١)، وما حكى الفراء أنه قيل لبعض العرب: كيف تصنعون الأقط؟ قال: كهين، أي: هيناً^(١٢٢).

خاتمة البحث :

- وفي نهاية هذا البحث لرصد زيادة حروف الجر وأثرها في السياق، يمكن إبراز أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج على النحو الآتي:
- أن القيمة التعبيرية للحروف الزائدة لا تتحقق إلا بعودتها لسياقها داخل الكلام.
 - أن الحروف الزائدة تفيد الكلام بدخولها ما تفيد به خروجها والشيء إذا كان دخوله كخروجه يقال فيه: إنه زائد.
 - أن الوظيفة الدلالة لزيادة الحروف على مستوى السياق تشير إلى غرض ما في نفس المتكلم، وليس معنى الزيادة عدم الفائدة على الإطلاق.
 - ينبغي النظر إلى زيادة حروف الجر بوصفها وسيلة من وسائل تفسير الظاهرة، وليست معنى من معاني الحرف.
 - ظهر من البحث أن حرف الجر حين يأتي زائدا فإنه لا يتجرد من دلالاته الأصلية، بل تبقى دلالاته الأصلية إلى جانب دلالة التوكيد وتقوية المعنى وإيضاحه.
 - كشف البحث عن الأثر الكبير لزيادة حروف الجر في انسجام التركيب وتآلف اللفظ، ما لا يمكن أن يتحقق للمعنى بدونها، بحيث لا تعني زيادتها أنه يمكن الاستغناء عنها من ناحية الشكل والوظيفة.
- والله أسأل أن أكون قد وفقت فإن كان ذلك فمن الله، وإن كان غيره فمن نفسي
وتقصيري.

الهوامش:

١. منشورات جامعة قاريونس، ط (١)، بنغازي، ١٩٩٥م.
٢. المطبعة التعاونية، دمشق، ط (١)، ١٩٩٥م.
٣. دار المعرفة، الإسكندرية، (د.ط)، ١٩٩٠م.
٤. الجوهري، إسماعيل بن حماد (٣٧٧هـ)، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت، ط (٤)، ١٩٨٧م (٤ / ١٣٤٢).
٥. ينظر: المرادي، الحسن بن قاسم (٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر السدين قباوة ومحمد نديم فاضل، المكتبة العربية، حلب، ط (١)، ١٩٧٣م، ص (٢٣).
٦. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط (١)، (د.ت)، (١٢/١).
٧. الفارسي، أبو علي الحسن (٣٧٧هـ)، المسائل العسكرية في النحو، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط (١)، ١٩٨٢م، ص (١٠٣).
٨. الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (٣٨٨هـ) الحدود، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، (د.ط)، ١٩٨٤م، ص (٦٧).
٩. أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (٥٧٧هـ) أسرار العربية، تحقيق: محمد وعاصم بهجة البيطار، دار البشائر، دمشق، ط (٢)، ٢٠٠٤م، ص (٣٩).
١٠. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (٦٤٣هـ) شرح المفصل، الم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبّي، القاهرة، (د.ط. ت)، (٢/٨).
١١. المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص (٢٠).
١٢. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين (٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط (١)، (د.ت)، (٤١/٩).
١٣. ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ٢٠٠١م (٦٣/٢).
١٤. الفراهيدي، الخليل بن أحمد (١٧٥هـ)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي مؤسسة الأعلمي، بيروت، (د.ط)، ١٩٨٨م ٣٧٧/٧.
١٥. ينظر: الزمخشري، محمود بن عمر (٥٣٨هـ)، أساس البلاغة، دار صادر، بيروت، ط (١)، ١٩٩٢م، ص (٢٨٠).
١٦. ابن منظور، لسان العرب (١٩٨/٣).
١٧. العسكري، أبو هلال الحسن (٤٠٠هـ)، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (٣)، ٢٠٠٥م، ص (٢٠٤).

١٨. الكفوي، أبو البقاء أيوب (١٠٩٤هـ)، الكليات، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢)، ١٩٩٨م، ص (٤٨٧).
١٩. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجبل، بيروت، ط (١)، (د.ت)، (٢٢١/٤).
٢٠. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ) المقتضب، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٩٩٩م (٤١٢/٤).
٢١. ابن يعيش، شرح المفصل (٤/٨).
٢٢. ينظر: الشلوبين، أبو علي عمر (٦٥٤هـ)؛ شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢)، ١٩٩٤م (٨٣١/٢).
٢٣. ينظر: سمية طارق خضر، حروف المعاني الزائدة دلالتها وأثرها في اختلاف اللغويين والفقهاء، دار الكتاب الثقافي، إربد، ط (١)، ٢٠٠٧م، ص (٢٢).
٢٤. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (٤٧١هـ)، أسرار البلاغة في علم البيان، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ٢٠٠١م، ص (٢٩٣).
٢٥. ابن الأثير، نصر الله بن محمد (٦٣٧هـ)، المثل السائر، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر، الفجالة، القاهرة، (د. ط. ت) (٤١/٣).
٢٦. تمام حسان، الأصول، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص (٣٦).
٢٧. ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، بيروت، ط (٣)، ١٩٩٢م، ص (٨٠).
٢٨. ينظر: الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (٤٧١هـ)، دلائل الاعجاز، تحقيق: محمد التتجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (١)، ١٩٩٥م، ص (٥٦).
٢٩. فندريس، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، (د.ط)، ١٩٥٠م، ص (٢٣١).
٣٠. سيبويه، الكتاب (٢٢١/٤).
٣١. السيوطي، جلال الدين (٩١١هـ) الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط (٣)، ٢٠٠٣م (١٥٩/٢).
٣٢. الأستراباذي، رضي الدين محمد (٦٨٨هـ)، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، (د.ن. ط. ت) (٤٣٢/٤).
٣٣. ابن يعيش، شرح المفصل (٤/٨).
٣٤. المرادي، الجنى الذاني، ص (٨٧).
٣٥. الرضي، شرح الرضي على الكافية، (٤٣٣/٤)، السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو (١٦٢/٢).
٣٦. ينظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية، (٤٣٣/٤). السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، (١٦٢/٢).

٣٧. ابن الاثير، المثل السائر (٢١٢/٤-٢١٣).
٣٨. ينظر: البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد (٥٢١هـ)، الاقتصاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق: مصطفى السقا، حامد عبد المجيد، المكتبة العربية، القاهرة، ١٩٨٢م (٣٠٨/٢).
٣٩. الرجز في: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن (٥٧٧هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، (د.ط.ت)، (١/٢٨٤). ابن هشام، مغني اللبيب (١٠٨/١).
٤٠. ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (١٦٣/١)، المرادي، الجني الداني، ص (٥٤).
٤١. ينظر: أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١)، ١٩٩٨م (١٢٢٠/٣).
٤٢. ينظر: المرادي، الجني الداني، ص (٥٤).
٤٣. البيت في: سيبويه، الكتاب (٦٣/١)، والبيت غير موجود في ديوان الفرزدق بشرح علفاغور.
٤٤. البيت في: المرادي، الجني الداني، ص (٥٤)، ابن هشام، مغني اللبيب (٤١٩/٢).
٤٥. ابن هشام، مغني اللبيب (٦٧٤/٢-٦٧٥).
٤٦. أبو حيان، ارتشاف الضرب (١٢٢١/٣).
٤٧. البيت في: ابن هشام، مغني اللبيب (١١٠/١)، السيوطي، شرح شواهد المغني (٣٣٩/١).
٤٨. ابن مالك، محمد بن عبد الله (٦٧٢هـ)، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، و محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط (١)، ١٩٩٠م (٣٧٥/١).
٤٩. ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب (١٢٢٠/١)، ابن هشام، مغني اللبيب (١١٠/١).
٥٠. ينظر: ابن النحاس، أبو عبدالله محمد بن ابراهيم (٦٩٨هـ)، التعليقه على المقرب، تحقيق: جميل عويضة، وزارة الثقافة، عمان، ط (١)، ٢٠٠٤م، ص (٢٩٥). المرادي، الجني الداني، ص (٣١٧)، الأزهرى، خالد بن عبد الله (٩٠٥هـ)، التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق: عبد الفتاح بحيري، الزهراء، ط (١)، ١٩٩٧م (٢٥/٣ - ٢٦).
٥١. ينظر: الأشموني، أبو الحسن نور الدين (٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٩٩٨م (٧١/٢).
٥٢. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (٦١٦هـ)، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٩٧٩م (٢٤١/١).
٥٣. ينظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن (٦٦٩هـ)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط (١)، ١٩٩٩م (٤٩٤/١)، المالقي، أحمد بن عبد النور (٧٠٢هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط (٢)، ١٩٨٥م، ص (٣٩١)، الأزهرى، التصريح بمضمون التوضيح (٢٦/٣).
٥٤. البيت في: عمر بن أبي ربيعة، ديوانه (٢٥١/١)، والسيوطي، شرح شواهد المغني، (٧٣٨/٢).

٥٥. أخرجه البخاري في صحيحه (٢٢٢٠/٥)، باب عذاب المصورين، حديث (٥٦٠٦).
٥٦. ابن هشام، مغني اللبيب (٣٢٥/١).
٥٧. ينظر: سيبويه، الكتاب (٢٢٥/٤).
٥٨. ابن يعيش، شرح المفصل (١٣-١٢/٨).
٥٩. الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي (٢١٥هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١)، ١٩٩٠ م (٣١٦/١).
٦٠. ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص (٣١٦)، ابن هشام، مغني اللبيب (٣٢٢/١).
٦١. ينظر: عبد الرحمن تاج، القول في "من" الزائدة وجواز وقوعها في القرآن الكريم، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٧٦ م (١٧/٣٧).
٦٢. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل (١٤٨/٧)، الرضي، شرح الرضي على الكافية (٢٨٢/٤).
٦٣. البيت في: ابن مالك، شرح التسهيل (٣٥/٣)، ابن مالك، محمد بن عبد الله (٦٧٢هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط (١)، (١٠٩٦/٢).
٦٤. المرادي، الجنى الداني، ص (٤٩).
٦٥. البيت في: ابن يعيش، شرح المفصل (٨٤/٧)، المرادي، مغني اللبيب (١٤٥/١).
٦٦. سيبويه، الكتاب (٢٦/٢).
٦٧. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وزميليه، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط (١)، (١١٩/٢).
٦٨. ينظر: ابن السراج، محمد بن سهل (٣١٦هـ)، الأصول، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٣)، ١٩٩٦ م (٢٦٠/٢).
٦٩. الرمانى، أبو الحسن علي (٣٨٤هـ)، معاني الحروف، تحقيق: عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار نهضة، القاهرة، (د.ط.ت)، ص (٣٧).
٧٠. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط (١)، ١٩٨٨ م (٥٧/٢).
٧١. ينظر: المرادي، الجنى الداني: ٤٣٩.
٧٢. البيت في: سيبويه، الكتاب (٣١٦/٣)، ابن هشام، مغني اللبيب (١٠٨/١)، ابن عصفور، علي بن مؤمن (٦٦٩هـ)، المقرب، تحقيق: أحمد الجوارى، وعبد الله الجبوري، العاني، بغداد، ط (١)، ١٩٧١ م (٢٠٣/١).
٧٣. البيت في: ابن هشام، مغني اللبيب (١٠٨/١)، السيوطي، شرح شواهد المغني (٣٣٠/١).
٧٤. ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب (١٠٨/١).
٧٥. السابق، الصفحة نفسها.

٧٦. ينظر: المرادي، الجني الداني، ص (٥٣).
٧٧. ابن يعيش، شرح المفصل (٤/٤٧٧).
٧٨. المرادي، الجني الداني، ص (٥٣).
٧٩. البيت في: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (١/١٣٧)، ابن يعيش، شرح المفصل (٤/٤٧٧).
٨٠. البيت في: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (١/١٣٧).
٨١. ينظر: المرادي، الجني الداني، ص (٥١).
٨٢. الرضي، شرح الرضي على الكافية (٤/٢٨٢).
٨٣. القرطبي، محمد بن أحمد، تفسير القرطبي (٣١٢٧هـ)، دار احياء التراث العربي بيروت، ١٤٠٥هـ — (٢/٣٦٢).
٨٤. أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)، البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ٢٠٠١م (٢/٧٩).
٨٥. البيت في: ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٩٨٦م، ص (٢١٣).
٨٦. ابن مالك، شرح التسهيل (٣/١٥٤).
٨٧. ينظر: الأشموني، شرح الأشموني (١/٤٤٧).
٨٨. ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٩م (٢/١١٤).
٨٩. المرادي، الجني الداني، ص (٥٢).
٩٠. البيت في: سيبويه، الكتاب (٢/١٠٥)، شرح شواهد المغني (١/٣٣٧).
٩١. ينظر: ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات (٥٤٢هـ)، أمالي ابن الشجري، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١)، ١٩٩١م (٣/٢٢٢)، المرادي، الجني الداني، ص (٥٢).
٩٢. أبو حيان، البحر المحيط (٢/١٩٦ - ١٩٧).
٩٣. ينظر: الأشموني، شرح الأشموني (٢/٩٠)، الأزهرى، التصريح (٣/٤٥)، الصبان، محمد بن علي (١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٩٩٧م (٢/٣٣٢).
٩٤. ينظر: أبو أوس إبراهيم الشمسان، حروف الجر دلالاتها وعلاقتها، دار المدني، جدة. ط (١)، ١٩٨٧م، ص (٣١).
٩٥. ينظر: المرادي، الجني الداني، ص (١٠٥ - ١٠٦).

٩٦. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (٣)، ١٤٠٧هـ (٢/٤٧٤).
٩٧. ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (١٤٨/٣)، أبو حيان، الارتشاف (١٧١٠/٤)، الزركشي، محمد بن بهادل (٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ (٣/٨٦).
٩٨. ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب (٢١٧/١).
٩٩. ينظر: فاضل السامرائي، معاني النحو، دار الفكر، عمان، ط (٣)، ٢٠٠٨م (٣/٦٣).
١٠٠. ينظر: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن (٥٧٧هـ)، البيان في غريب القرآن، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت، (د.ط.ت) (١٨٩/٢)، ويمكن القول بأن الذين قالوا بوقوع الزائد في القرآن الكريم، بأنهم أهتموا بالشكل الخارجي وقواعد النحو المجردة، ولم يلتفتوا إلى ما يؤديه الحرف الزائد من معنى، حيث إن هذه الحروف تكمل بعضها بعضاً.
١٠١. ينظر: الفراء، معاني القرآن (٣٠٠/٢).
١٠٢. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (٣٧٧هـ)، اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط (٢)، ١٩٨٤م، ص (١٤٧).
١٠٣. النظر: هروي، أبو الحسن علي بن محمد (٤١٥هـ)، اللامات، تحقيق: يحيى علوان البلداوي مكتبة الفلاح، ط (١)، ١٩٨٠م، ص (٥٣).
١٠٤. البيت في: مغني اللبيب (٢٨٥/١)، السيوطي، شرح شواهد المغني (٥٠٨/٢).
١٠٥. البيت في: السابقين، الصفحة نفسها.
١٠٦. سيبويه، الكتاب (٢٠٧/٢-٢٠٨).
١٠٧. ينظر: الرماني؛ معاني الحروف: ٤٨. ابن هشام، المغني: ١/١٧٩.
١٠٨. ينظر: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن (٥٣٣٧)، حروف المعاني، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١)، ١٩٤٨م، ص (٤٠).
١٠٩. المرادي، الجنى الداني، ص (٨٧-٨٨).
١١٠. ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل (١٧٠/٣).
١١١. الرضي، شرح الرضي (٣٢٤/٤-٣٢٥).
١١٢. الزمخشري، الكشاف (٧٢/١).
١١٣. ينظر: الطبري، محمد بن جرير (٣١٠هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ (١٣-١٢/٢٥)، الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين (١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، دار احياء التراث العربي، بيروت، (د.ط.ت) (١٨/٢٥).
١١٤. ابن هشام، مغني اللبيب (٢٣٨/١).
١١٥. سيبويه، الكتاب (٣٢/١).

١١٦. المرادي، الجنى الداني، ص (٩٠).
١١٧. المرادي، الجنى الداني، ص (٩٠-٩١).
١١٨. البيت في: ابن هشام، مغني اللبيب (٢٣٩/١)، السيوطي، شرح شواهد المغني (١/ ٥٠٤).
١١٩. البيت في: سيبويه، الكتاب (٤٠٨/١)، السيوطي، شرح شواهد المغني (١/ ٥٠٣).
١٢٠. ابن المبرد، المقتضب (٤١٨/٤).
١٢١. ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص (٨٧).
١٢٢. ينظر: الفراء، معاني القرآن (٤٦٦/١).

مصادر البحث ومراجعته

- ١- ابن الأثير، نصر الله بن محمد، المثل السائر، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر، الفجالة، القاهرة، (د. ط. ت).
- ٢- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، بيروت، ط (٣)، ١٩٩٢م.
- ٣- الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١)، ١٩٩٠م.
- ٤- الأزهرى، خالد بن عبد الله، التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق: عبد الفتاح بحيري، الزهراء، ط (١)، ١٩٩٧م.
- ٥- الأستراباذي، رضي الدين محمد، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، (د. ن. ط. ت).
- ٦- الأشموني، أبو الحسن نور الدين، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٩٩٨م.
- ٧- الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ط. ت).
- ٨- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، البيان في غريب القرآن، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت، (د. ط. ت).
- ٩- أبو أوس إبراهيم التميمي، حروف الجر دلالاتها وعلاقتها، دار المدني، جدة. ط (١)، ١٩٨٧م.
- ١٠- البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ.
- ١١- البطلوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق: مصطفى السقا، حامد عبد المجيد، المكتبة العربية، القاهرة، ١٩٨٢م.
- ١٢- تمام حسان، الأصول، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- ١٣- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (٤٧١هـ) أسرار البلاغة في علم البيان، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ٢٠٠١م.
- دلائل الاعجاز، تحقيق: محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (١)، ١٩٩٥م.

- ١٤- ابن جنى، أبو الفتح عثمان،
- الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)،
٢٠٠١م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف -المجلس
الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٩م.
- ١٥- الجوهري، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور،
دار العلم للملايين، بيروت، ط (٤)، ١٩٨٧م.
- ١٦- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد،
ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١)، ١٩٩٨م.
- ١٧- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)، البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد
الموجود، علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ٢٠٠١م.
- ١٨- الأتباري: أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين
عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، (د. ط. ت).
- ١٩- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: عبد مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)،
١٩٨٦م.
- ٢٠- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، الحدود، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر،
عمّان، (د. ط.)، ١٩٨٤م.
- ٢١- الرماني، أبو الحسن علي، معاني الحروف، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار
نهضة، القاهرة، (د. ط. ت).
- ٢٢- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل
عبد شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط (١)، ١٩٨٨م.
- ٢٣- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، حروف المعاني، تحقيق: علي توفيق الحمد،
مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١)، ١٩٤٨م.
- ٢٤- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار
الفكر، دمشق، ط (٢)، ١٩٨٤م.
- ٢٥- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (٥٣٨هـ)،
أساس البلاغة، دار صادر، بيروت، ط (١)، ١٩٩٢م.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (٣)، ١٤٠٧ هـ.
- ٢٦- ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٣)، ١٩٩٦ م.
- ٢٧- سمية طارق خضر، حروف المعاني الزائدة دلالتها وأثرها في اختلاف اللغويين والفقهاء، دار الكتاب الثقافي، إربد، ط (١)، ٢٠٠٧ م.
- ٢٨- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت - ط (١)، (د. ت).
- ٢٩- السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط (٣)، ٢٠٠٣ م.
- ٣٠- ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات، أمالي ابن الشجري، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١)، ١٩٩١ م.
- ٣١- الشلوبين، أبو علي عمر، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢)، ١٩٩٤ م.
- ٣٢- الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٩٩٧ م.
- ٣٣- عبد الرحمن تاج، القول في "من" الزائدة وجواز وقوعها في القرآن الكريم، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٧٦ م (١٧/٣٧).
- ٣٤- العسكري، أبو هلال الحسن، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (٣)، ٢٠٠٥ م.
- ٣٥- ابن عصفور، علي بن مؤمن (٦٦٩ هـ)،
شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط (١)،
١٩٩٩ م. المقرب، تحقيق: أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري، العاني، بغداد، ط (١)،
١٩٧١ م.
- ٣٦- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٩٧٩ م.
- ٣٧- الفارسي، أبو علي الحسن، المسائل العسكرية في النحو، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط (١)، ١٩٨٢ م.

- ٣٨- فاضل السامرائي، معاني النحو، دار الفكر، عمان، ط (٣)، ٢٠٠٨م.
- ٣٩- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وزميليه، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط (١).
- ٤٠- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي مؤسسة الأعلمي، بيروت، (د.ط)، ١٩٨٨م.
- ٤١- فندريس، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، (د. ط)، ١٩٥٠م.
- ٤٢- القرطبي، محمد بن أحمد، تفسير القرطبي، دار احياء التراث العربي بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ٤٣- الكفوي، أبو البقاء أيوب، الكليات، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢)، ١٩٩٨م.
- ٤٤- المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط (٢)، ١٩٨٥م.
- ٤٥- ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط (١)، ١٩٩٠م.
- شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط (١).
- ٤٦- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٩٩٩م.
- ٤٧- المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، المكتبة العربية، حلب، ط (١)، ١٩٧٣م.
- ٤٨- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط (١)، (د.ت).
- ٤٩- ابن النحاس، أبو عبدالله محمد بن إبراهيم، التعليقه على المقرب، تحقيق: جميل عويضة، وزارة الثقافة، عمان، ط (١)، ٢٠٠٤م.

- ٥٠- الهروي، أبو الحسن علي بن محمد (٤١٥هـ)، اللامات، تحقيق: يحي علوان البلداوي
مكتبة الفلاح، ط (١)، ١٩٨٠م.
- ٥١- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، الم الكتب، بيروت، مكتبة
المتنبي، القاهرة، (د. ط. ت).